السياسة

www.al-seyassah.com

16 صفحة | 100 فلس

الأربعاء | 24 من ذي الحجة 1444هـ ـ الموافق 12 من يوليو (تموز) 2023م (السنة 54) العدد (19301) | يومية سياسية مستقلة | 12th July 2023 (54th Year) issue No (19301) | Wednesday

نمو ملكيات الأجانب في البنوك إلى 3,9 مليار دينار خلال 6 أشهر

■ أحمد فتحي

ارتفعت القيمة السوقية لملكيات الأجانب في البنوك المدرجة في بورصة الكويت خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 5,95 ٪ وبقيمة 218,3 مليون دينار من 3,673 مليار دينار بنهاية مايو إلى 3,891 مليار دينار حتى يوليو 5 يوليو الماضي ، كما زادت ملكيات الأجانب خلال التتمة ◄11

ولي العهد للمتفوقين: واكبوا التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

- التفوق ثمرة طيبة لغرس طيب سُقي بالمثابرة والجد والاجتهاد
- التعليم من أهم ركائز الدول وبناء الإنسان هو الكيان لكل أساس وبنيان
- اختاروا التخصصات التي يحتاج إليها وطنكم لتساهموا في نهضته
- نطمح إلى مواكبة تطور التعليم والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة

قبول استقالة الشايع... وسجالات بين الغانم والسعدون والفهد والملا والبراك

جلسة رسائل ...!

الهاجري لـ"السياسة": وضعت استقالتي رسمياً تحت تصرف رئيس مجلس الوزراء

- الغانم: الحكومة تدخلت في انتخابات "الأولمبي الآسيوي" ورفضت تكليف لجنة الشباب بالتحقق
- الفهد: وجهات نظر الإعلام الغربي مدفوعة الأجرة و النطق السامي لم يجف حبره

■ سالم الواوان ورائد يوسف وعبد الرحمن الشمري

الجلسة التي عقدها مجلس الامة، أمس، في باكورة دور انعقاده الاول ضمن الفصل التشريعي الـ17، "جلسة رسائل" بامتياز، ليس فقط لأن جدول أعمالها تضمن كما هائلا وغير مسبوق من الرسائل الواردة، التي بلغت 48 رسالة، بل لأن الكثير من الاطراف انخرطت خلالها في توجيه رسائل سياسية، تثبت في مجملها أن تغيرا - بحجم زلزال - قد حدث في المعادلات والتوازنات والمراكز وحتى في المواقف - وأن سحب صراع أو صراعات جديدة اخذة في التشكل في الأفق!

أولى الرسائل، بعث بها وزير المالية مناف الهاجري - الذي كان الوزير الوحيد الذي اعتذر لعدم الحضور، وأكد لـ"السياسة" في اتصال هاتفي، أمس، أنه "وضع استقالته رسميا تحت تصرف سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف".

وفي سياق الرسائل ذاتها، اعترض النائب مرزوق الغانم على مضبطة الجلسة السابقة، وأكد أنها تضمنت كلاما لرئيس الوزراء لم يرد خلال الجلسة بل تمت اضافته وهذا لا يقبل به احد، ووصفها بأنها "مخالفة"، لكن المجلس صوت على المضبطة، فيما طالبه الرئيس السعدون بالجلوس واتهمه بمخالفة اللائحة، ولوح باللجوء الى المجلس. التتمة ◄11

وزير الخارجية: ترسيم الحدود مع العراق وإيران أولوية حكومية

■ جددت الحكومة تأكيدها أمس على ان ثروات "حقل الدرة" مشتركة بين الكويت والسعودية بالمناصفة فقط لا غير.

وقال وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح: إن "الثروات التي تقع في حقل الدرة مشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية بالمناصفة فقط لا غير".

وأضاف الوزير الصباح في مداخلة له في جلسة مجلس الامة أمس ردا على رسالة ورادة من أحد النواب بشأن حقل الدرة ، ان وزارة الخارجية أصدرت بيانا "واضحا جدا" بشأن موضوع الحقل، مشيرا إلى تأكيده على موقف الكويت الواضح خلال التتمة ◄11

حزمة توصيات على خلفية "حرق المصحف"

فزعة نيابية لـ" القرآن الكريم "

■ وافق المجلس على عدد من التوصيات قدمها الأعضاء بشأن تداعيات حرق المصحف في السويد.

شملت التوصيات: وضع قانون دولي يجرم الاساءة الى الأديان السماوية والانبياء والرسل و الكتب الساوية ويسمح برفع دعوى قضائية في المحاكم الدولية ضد كل من يتعدى على القرآن، ودعوة وزارة الاعلام الى اتخاذ اجراءات ضد المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت التي تنشر الاساءة ضد الدين الإسلامي وحجب كل مقطع أو رسالة فيها إساءة إلى الدين الإسلامي. التتمة ◄11

94 ٪ من المواطنين حملة الدكتوراه يعملون في "الحكومي"

القطاع الخاص الأكثر توظيفاً للمواطنين الأميين

■ ناجح بلال

في مفارقة لافتة، أظهرت إحصائية الهيئة العامة للمعلومات المدنية، حتى نهاية العام الماضي، أن المواطنين من فئة الأميين العاملين في القطاع الخاص نحو ثلاثة أضعاف العاملين في القطاع الحكومي، إذ يعمل فيه 165 مواطنا أمياً (لا يقرأ ولا يكتب) مقابل 59 مواطنا يعملون في الحكومة.

وأشارت الإحصائية إلى أن عدد الكويتيين من حملة الشهادة الجامعية والعاملين في القطاع الحكومي 128 ألفا و359 مواطنا، في حين يعمل 18 ألفا و471 منهم في القطاع الخاص، حسب أحدث إحصاءات الهيئة العامة للمعلومات المدنية حتى نهاية العام الماضي.

ووفقا للإحصائية، التي حصلت عليها "السياسة"، فإن إجمالي عدد حاملي شهادة الدكتوراة من الكويتيين يبلغ 3 آلاف و667 مواطناً منهم 3 آلاف و451 يعملون في القطاع الحكومي ونحو 209 أطباء يعملون في القطاع الخاص، فيما تبقى ست حالات غير مبينة المعالم، لتبلغ نسبة حملة الدكتوراة العاملين في الحكومة 94 ٪ من إجمالي حملة هذه الشهادة التتمة ◄11

الافتتاحية

أحمد الجارالله

ahmed@aljarallah.com

هل البلدية أو "الأوقاف" ستشرف على مالنا السيادي؟

في أقل من ثلاثة أشهر شهدت الحكومة انتكاسة تمثلت باستقالة وزير المالية على خلفية إسناد هيئة الاستثمار إلى وزير النفط، وهذا يدل على أن المعالجات الخطأ تودي إلى المزيد من عدم الاستقرار، لا سيما أن مجلس الأمة في أولى جلساته أصيب أيضاً بما يمكن تسميته عطباً ،لا شك سيودي لاحقاً إلى إثارة النزاعات بين النواب والوزراء، وكأنه مكتوب على الكويت ألا تشهد أي استقرار.

من المهم التأكيد على أن الصندوق السيادي هو الذراع الاستثمارية الخارجية بعد النفط ، وله أهمية كبرى في الدول التي تدرك مهمته في المحافظة على ثروتها وتعزيزها، كما هي الحال في صندوق التقاعد النرويجي، الذي أصبح في غضون 27 عاماً الأول عالمياً، ويستثمر موجوداته في تسعة آلاف شركة في 75 دولة، فيما الكويت الأولى التي أنشأت صندوقاً سيادياً في العام 1961، كان من المفترض أن تكون موجوداته أكبر من نظيره النرويجي، لكن كما يبدو من خلال الذهنية الكويتية ومقولة "الله لا يغير علينا"، والتدخلات الحاصلة فيه دفعت إلى مشكلات يعانيها.

من المعروف تاريخياً أن هذا الصندوق يتبع وزارة المالية، ورغم أن هذا خطأ لأن المال السيادي للدولة يجب أن يكون بإمرة إما رئيس الدولة مباشرة، أو رئيس مجلس الوزراء، فإن إيكال الأمر إلى وزير النفط، يحمل دلالة على أن الممارسة ليست سليمة، فإذا كان وزير النفط أفضل من الوزير المستقيل لماذا لم يعين من الأصل في "المالية"، أما جعل أهم مؤسسات الدولة مجالاً للاختبار، فهذه كارثة، لأنها ليست حقل تجارب، ولا تعمل بمنطق "إن حبتك عيني ما ضامك الدهر".

للأسف إن هذه الممارسات جعلت النواب، منذ العام 1992 إلى اليوم، أي طوال 14 مجلساً، يفرضون سطوتهم على السلطة التنفيذية التي لم تدرك أن مهمتها الأساس حسن الإدارة، وتعزيز قوة المؤسسات عبر اختيار الأكفاء وأصحاب الخبرات، لا أن تتحول مزارع لبعض الشخصيات، ففي السنوات العشرين الماضية اكتشفت في البلاد فضائح عدة، مرة الصندوق الماليزي، وأخرى صفقة "يوروفايتر "، وكذلك اختلاسات في مؤسسات ومشاريع كبرى عدة، في المكاتب الصحية ومكتب هيئة الاستثمار في لندن، وغيرها، وهذا لا شك لا يؤثر على سمعة الكويت في الخارج فقط، بل يجعل المواطن يخاف على مصيره ومصير أولاده.

كثير من الصناديق السيادية في العالم تدار من رئيس الدولة مباشرة، وتضم خيرة العقول والخبراء المتمرسين، ويجري العمل بها بشفافية كبيرة، وهذا لا بد من النظر فيه بعين الأهمية، وأن يعمل مجلس الأمة على تعديل قانون الصندوق السيادي، كي يصبح تحت إشراف رئيس الدولة، أو رئيس الوزراء، مع الكف عن التدخلات فيه، حتى لا نستيقظ يوماً على وضع هذا المال السيادي تحت إشراف وزارة البلدية أو "الأوقاف"، وأن تصبح حاله كما المؤسسات التي تعاني من الفساد المستشري، فعندها لن ينفع البكاء على اللبن المسكوب.

للتواصل مع رئيس التحرير عبر فيسبوك وتويتر

Ahmed aljarallah @Ahmedaljarallah

اقتصاد

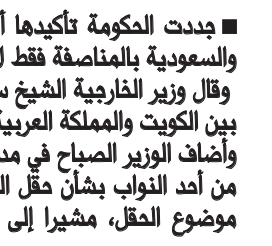

القيمة السوقية للبورصة تقفز 285 مليون دينار 07

الدولية

الاحتجاجات تشل إسرائيل رفضاً لمشروع إصلاح القضاء

الأمم المتحدة: إسرائيل حوّلت الأراضي الفلسطينية إلى سجن مفتوح 10

الفنية

عبدالله البلوشي: أتعب على اختياراتي وأعطي من قلبي 12

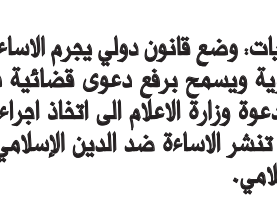

"ويستمر الفرح" مع نجوم مهرجان "جرش" 13

رياضة

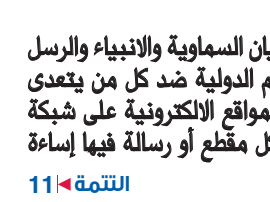

الكويت ترفع غلتها إلى 8 ميداليات في الألعاب العربية 14